تقرير ارتيادي (استراتيجي) سنوي مُحكّم يصدر عن مجلة

الأسرة في عالم متغير

التحديات والمآلات

تحرير
أحمـــــــــد عـــمـــرو

التقرير الثامن عشر
١٤٤٢ هـ

ردمد: (ISSN : 1658 - 127X)

رقم إيداع: (1424 / 2226)

جميع الحقوق محفوظة

لمجلة البيان

١٤٤٢ هـ / ٢٠٢١ م

ردمد: (ISSN :1658 - 127X)

رقم إيداع: (1424 / 2226)

مجلة البيان : الرياض ١١٤٩٦ - ص . ب : ٢٦٩٧٠

هاتف : ٤٥٤٦٨٦٨ - ٠٠٠٩٦٦١ - فاكس : ٤٥٣٢١٢١ - ٠٠٩٦٦١

www.albayan.co.uk

الأسرةُ الفلسطينية.. معاناةُ الاحتلالِ والحِصارِ والتشتت

د. مها الجيلاني

مقدمة

أكثر من سبعة عقودٍ مرت، وأربعةٌ من الأجيال استوعبها الزمن منذ بدء الاحتلال الصهيوني إلى اليوم، وتبعًا لآخر الإحصاءات السكانية فإن تقدير عدد الفلسطينيين في العالم قد وصل إلى (١٣,٥) مليون، منهم نحو (٥,١) ملايين في الداخل والبقية موزعون في دول الشتات[١].

هذه الخصوصية لظروف قضيتهم والصراع والتجارب التي مروا بها لم يشاركهم فيها شعبٌ عربيٌ آخر[٢]، حتى ما حصل مؤخرًا في العقدين الأخيرين لبعض الشعوب العربية، تتباينُ فيه التجارب نوعًا وكمًّا وتفصيلًا؛ فما حصل من تمزق للجسد الفلسطيني وهويته، داخل الوطن الأم وخارجه[٣]، لهُ تفاصيل ومتغيرات وتعقيدات زمنية ومكانية وتاريخية وجغرافية فرضتها طبيعةُ الصراع الفلسطيني-الصهيوني الممتد، هذا التمزق لملمت أجزاءَه الأسرةُ بتفاعلها مع الظروف، وحفاظها على بقاء الإنسان جسدًا وهوية[٤]، مع ما انعكس على واقعها من ألوان المعاناة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تسليطها الضوء على جملة من أبرز ما يهدد وحدة الأسرة الفلسطينية وكيانها، أيًّا كان محل وجودها، نظرًا لوقوعها في أتون صراع متشعب طويل، في ظل تحولات القيم والمفاهيم وتبدلات السياسة ومواقفها.

أولًا: معاناة الأسرة الفلسطينية في الداخل المحتل[٥]:

١ - الأرض وأصحابها:

---

(١) ينظر تقرير: الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين عشية اليوم العالمي للسكان، ١١/ ٧/ ٢٠٢٠، https://cutt.us/fZUEY

(٢) ينظر: شريف كناعنة، من نسي قديمه تاه، ط١، ٢٠٠٠، مؤسسة الأسوار، عكا، ص١٨٦-١٨٧.

(٣) أعني بذلك فلسطين التاريخية، وهي البقعة التي خطت حدودها الجغرافية قوات التحالف، وتبلغ مساحتها (٢٧٬٠٠٠) كم^2.

(٤) ينظر: د. عبدالله أحمد الحوراني، دراسة: الأسرة الفلسطينية بين الماضي والحاضر (مرجع سابق).

(٥) يتضمن المعني بالداخل الفلسطيني في هذه الدراسة، كل البقعة الجغرافية لفلسطين المحتلة بما فيها القدس بشقيها والضفة وداخل الخط الأخضر، باستثناء قطاع غزة الذي تم بحثه في المناطق الواقعة تحت الحصار.

يسود بناء المجتمع الفلسطيني في وحدته البنائية صورة الأسرة النووية[1]، كما هو الحال في عموم المجتمعات العربية، وإن كانت جملة من المتغيرات والتحديات الاجتماعية قد عرضت لهذه الوحدة عمومًا، إلا أن خصوصية ظروف الاحتلال، من الصراع على الأرض واستهداف ساكنيها مباشرة، كان له أثره في خلق نوع خاص من المعاناة.

إذ كان تفكيك هذه الأسرة وهدمها من أولى أولوياته حتى يصل إلى تحقيق مقولته الاستعمارية الشهيرة: إن العناية الإلهية أهدتنا إلى أرضٍ بلا شعب وشعبٍ بلا أرض[2].

والفلسطينيون «ليسوا مجرد عرب، وإنما هم كيان محدد داخل التشكيل الحضاري العربي»[3]، ولذا كان هذا الجهد لفصل هذا الشعب عن حضارته وأرضه بالقوة، بالسيطرة عليها وتحويلها إلى عدة مناطق خاضعة لاعتبارات وتقسيمات أمنية متبدلة، مع تاريخ لا ينتهي من المفاوضات والاتفاقيات التي لم يُرجع أي منها لهذا الشعب حقه.

فمصادرة الأراضي عنت فقدان أصحابها المسكن ومصدر الرزق أحدهما أو كليهما، ومن ثم البحث إن نجوا بحياتهم عن أماكن سكن ومصادر دخل أخرى، تهجير قسري للإنسان داخل حدود وطنه أو خارجه، وتقطيع للعوائل بامتدادها بعضها عن بعض، سواء في حرية الحركة والإقامة أو في الاتصال والتواصل المباشر عمومًا، أو في المناسبات الاجتماعية والأعياد[4]، أو في تشكيلها ابتداءً.

٢ - الهوية والأسرة:

أصبح مكان السكن ونوع الهوية التي يحملها الفرد، وما يترتب على ذلك من امتيازات أو معاناة، مما يؤثر في قرار قبول الزواج وتشكيل الأسرة من عدمه بين حملة الهويات المختلفة من الفلسطينيين[5]، ناهيك بمسألة سحب الهويات والجنسيات من الفلسطينيين والقوانين العنصرية التي تمنع جمع (لم) شمل العائلات[6]، ما شكل تقويضًا لحق الأسرة في الحياة الأسرية السوية، وفرض على الزوجين اللذين يحملان هويتين مختلفتين الاختيار بين العيش في حالة انفصال، مع حرمان أحدهما من التمتع بنشأة الأطفال أو العيش معًا، في حالة أن يكون أحدهما من حملة الهوية المقدسية والآخر من الضفة

(١) " ()وهي الأسر المعيشية التي تتكون كافةً من نواة أسرية واحدة، وتتشكل من أسرة مؤلفة من زوجين فقط أو من زوجين مع ابن أو ابنة (بالدم فقط وليس بالتبني) أو أكثر أو أب (رب الأسرة) لديه ابن أو ابنة أو أكثر أو أم (رب الأسرة) لديها ابن أو ابنة أو أكثر، مع عدم وجود أي شخص من الأقرباء الآخرين أو من غيرهم"، وبلغت نسبة هذه الأسرة في عموم فلسطين وفقًا لإحصاء الجهاز المركزي الفلسطيني لعام ٢٠١٧م: ٣, ٨٤٪، تليها الأسرة الممتدة بنسبة ١, ١٠٪. التركيب الأسري في فلسطين، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3150

(٢) ينظر: أحمد أشقر، بحث: منهجية وأساليب تدمير العائلة العربية، ص٩١، وأحمد قطامش، بحث: دور العائلة في المقاومة، ص: ٨١، كلا البحثين منشور في: العائلة الفلسطينية، دورها ومستقبلها، بحوث المؤتمر السنوي الرابع، تحرير: شريف كناعنة بمساعدة أحمد حنيطي، ٢٠١٠م، مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني، فلسطين.

(٣) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ١٩٩٩، دار الشروق، مصر، مج٧، ص٤٨٧.

(٤) ينظر: أحمد أشقر، بحث: منهجية وأساليب تدمير العائلة العربية (مرجع سابق)، ص٩٣-٩٥.

(٥) ينظر على سبيل المثال: أسيل جندي، ٧ جوازات وهويات، القصة المعقدة لشتات الفلسطيني في وطنه، شبكة الجزيرة الإعلامية، نشر بتاريخ: ٢٧/ ٣/ ٢٠١٩م، https://cutt.us/hnEP8. و: فنتينا شولي، ارتباط القدس والضفة: زواج قد يفقدك الهوية والحل مفقود، نشر بتاريخ: ٥ مارس٢٠١٩م، جريدة الإندبندنت، https://cutt.us/tIhCS

(٦) ينظر: د. حنا عيسى، مقال: المقدسيون يعيشون كلَّ أشكال الاضطهاد والتعذيب، دنيا الوطن، نشر بتاريخ ٢١/ ١٢/ ٢٠٢٠، https://cutt.us/U3OzY، وورقة حقائق حول وضعية المرأة الفلسطينية وآليات الحماية القانونية، صادرة عن: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، نشرت بتاريخ ٢٠١٩م، ص٢٠-٢١.

الغربية، في القدس الشرقية مع المغامرة بكون أحدهما مقيمًا بصورة غير قانونية ومحرومًا من حقوقه الأساسية، إضافة للتهديد بكونه معرضًا للترحيل إذا تبين أنه يعيش هناك، أو اضطرار الأسرة للعيش في الضفة الغربية وبذلك يصبح الطرف الذي لديه جنسية أو هوية مقدسية مهددًا بتجريده منها[١]، وقد حُرمت من لم الشمل بناءً على أنظمة الطوارئ التي أقرها الكنيست (٢٢) ألف عائلة فلسطينية[٢].

أصبح مكان السكن ونوع الهوية التي يحملها الفرد، وما يترتب على ذلك من امتيازات أو معاناة، مما يؤثر في قرار قبول الزواج وتشكيل الأسرة من عدمه بين حملة الهويات المختلفة من الفلسطينيين.

٣ - التعقيدات المعيشية في الداخل الفلسطيني والوضع الأمني:

أ- تقطيع الجسد الداخلي وفلسطينيي الـ٤٨:

ليس هناك ما هو أسوأ من الاحتلال إلا الاحتلال نفسه، فقد مزق الأرض الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ إلى قطع متجاورات بتسميات وتقسيمات إدارية مختلفة وهي ما أدخله في مفاوضاته مع الشعب الفلسطيني مبتلعًا ٦٠٪ منها[٣]، واستثنى مناطق الـ٤٨ (الخط الأخضر)، والتي وقعت عوائلها بين فكي كماشة؛ من سياسات سلطات الاحتلال التي تدير شؤونها وتحاصرها وتسعى لتدميرها، وواقعها غير القادر على تجاوز هذا الحصار فعليًّا، إذ تجنس أبناؤها -جبرًا- بالجنسية الإسرائيلية، وخضعوا للقوانين المدنية الإسرائيلية دون مراعاة ظروفهم وعربية عوائلهم[٤].

ب - التعقيدات الأمنية وحرية التنقل:

على الرغم من كل المحاولات الصهيونية لتفريغ الأرض من سكانها، فإن الفلسطينيين الباقين على الأرض اليوم يشكلون ٤٩,٧٪ من سكان فلسطين التاريخية، أما اليهود فقد وصلوا إلى ٥٠,٣٪، وهم يستغلون أكثر من ٨٥٪ من مساحتها[٥]، ما يعني اكتظاظ مناطق سكن الفلسطينيين وتجمعاتهم، مع تعقيدات الاحتلال وقيوده على حرية حركتهم وتنقلاتهم، المتمثلة في حواجز التفتيش وجدار الفصل العازل الذي قسم المدن والقرى والأراضي الفلسطينية بصورة جائرة، وتأثير هذه التعقيدات في حياة الأسرة الفلسطينية مباشرة، إذ أصبح الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية أكثر تقييدًا، مع الفارق الواضح بين المناطق التابعة للاحتلال عن تلك التابعة للسلطة الفلسطينية، إذ تعاني الأخيرة قُصورًا واضحًا في الخدمات،

(١) ينظر تقرير: الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات، (تموز/ يوليو ٢٠١٦-حزيران/ يونيو٢٠١٨)، صادر عن الأمم المتحدة (الإسكوا)، بيروت، ٢٠١٩، ص١١، (بتصرف)، https://cutt.us/LUMk8.

(٢) خبر: إسرائيل تمدد العمل بمنع (لم الشمل) الفلسطيني، نشر بتاريخ: ٣ يونيو ٢٠٢٠، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٥١٦٣، https://cutt.us/oZvaw.

(٣) ينظر: أيسر العيس/ رام الله- لبابة ذوقان/ الأناضول، تقرير: بحر (ج) الإسرائيلي يبتلع جزر (أ) و(ب) الفلسطينية، وكالة الأناضول، نشر بتاريخ: ٩/ ٨/ ٢٠١٩، https://cutt.us/aDlsx

(٤) ينظر: أحمد أشقر، منهجية وأساليب تدمير العائلة العربية (مرجع سابق)، ص٩٧-٩٨.

(٥) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، د. عوض تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني بالأرقام الإحصائية في الذكرى الـ٧٢ لنكبة فلسطين، نشر بتاريخ: ١٣/ ٥/ ٢٠٢٠م، https://cutt.us/hjFlI

واضطرار الفلسطينيين لعبور هذه الحواجز يوميًّا يجعلهم معرضين بصورة دائمة لخطر انتهاك حقوقهم والمساس بأمنهم، خاصة النساء والحوامل والطلاب والطالبات والعاملات[1]، وكم من حادثة مأساوية حصلت عند نقاط التفتيش، نتيجة سوء فهم أو غدر من الجنود، ما أفقد الكثير منهم حياتهم أو تسبب في إصابتهم، ناهيك باعتقالهم، وادعاء قوات الاحتلال بأن الضحية كانت تنوي القيام بعملية ما تجاه الجنود، ما يظهر زيفه في الكثير من الأحيان، مع أن الاحتلال قلَّما يعترف بذلك، ومن ذلك ما حصل للأسيرة إسراء الجعابيص[2].

على الرغم من كل المحاولات الصهيونية لتفريغ الأرض من سكانها، فإن الفلسطينيين الباقين على الأرض اليوم يشكلون ٤٩,٧٪ من سكان فلسطين التاريخية، أما اليهود فقد وصلوا إلى ٥٠,٣٪، وهم يستغلون أكثر من ٨٥٪ من مساحتها.

٤ - حجم الأسرة الفلسطينية والحق في الإنجاب:

أ - انخفاض متوسط حجم الأسرة الفلسطينية:

سعى الاحتلال لتخفيض معدلات الإنجاب للمرأة الفلسطينية في مناطق الـ٤٨ مقابل دعمه وتشجيعه المرأة الإسرائيلية على مضاعفة الإنجاب، وهو ما حصل تقريبًا، في العقود الأخيرة، بتطويع الأسرة الفلسطينية وإجبارها على إنجاب ما معدله (٣) أولاد مقابل وصول العدد إلى (٤) عند العائلة اليهودية، مع سعي قوات الاحتلال كذلك لإفقار العائلات العربية، الأمر الذي تم مع وصول ٥٠٪ منها للعيش تحت خط الفقر، مع معدل بطالة بين القوى العاملة ٧٪، إضافة إلى تقليص حكومة الاحتلال مخصصات العائلات التي لا تخدم بالجيش، وغير ذلك من الصعوبات»[3].

أما الأسرة الفلسطينية في بقية المناطق، فتشهد انخفاضات متتالية في متوسط عدد أفرادها أيضًا، وكما تشير مراكز الإحصاء الفلسطيني فقد وصل هذا الانخفاض في عموم فلسطين إلى (٥,٠) أفراد عام ٢٠١٨ مقارنة مع (٥,٨) أفراد عام ٢٠٠٧[4].

وهذا الانخفاض، وإن احتفت به مراكز الأسرة وعدته ضمن نجاحات التوعية التي ترعاها، يعني تخفيض الدور المقاوم من حيث عدد

(١) ينظر تقرير: الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات (مرجع سابق)، ص٩.

(٢) ينظر: هيئة شؤون الأسرى والمحررين تصدر تقريرًا شاملًا في اليوم الوطني والعربي والعالمي لنصرة الأسرى الفلسطينيين، ١٤ نيسان/ إبريل ٢٠١٨، هيئة شؤون الأسرى والمحررين، https://cutt.us/c4mnS. وإسراء زوجة وأم لطفل، أطلق جنود الاحتلال النار على مركبتها بالقرب من أحد الحواجز العسكرية فانفجرت بها، ومع الإصابات الصعبة التي منيت بها نتيجة لذلك والحروق الخطرة والتشوهات الخطرة في جسدها، فقد حُكم عليها بالسجن أحد عشر عامًا أتمت منها ستة هذا العام (٢٠٢٠م)، إضافة لمماطلة الاحتلال في علاجها وإجراء العمليات الجراحية اللازمة لها، على الرغم من شدة حاجتها لذلك. خبر: من أخطر الحالات المرضية.. إسراء جعابيص تدخل عامها السادس في سجون الاحتلال، نشر بتاريخ: ١١/ ١٠/ ٢٠٢٠، https://cutt.us/qPcyR

(٣) محمد محسن وتد، مقال: معركة الأرحام داخل الخط الأخضر.. لماذا اختلت كفة الديموغرافيا بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟ (بتصرف)، نشر بتاريخ ٩/ ٢/ ٢٠٢٠، شبكة الجزيرة الإعلامية، https://cutt.us/4au1D

(٤) «انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى (٤,٦) أفراد عام ٢٠١٨ مقارنة مع (٥,٥) أفراد عام ٢٠٠٧، أما في قطاع غزة فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى (٥,٧) أفراد، ينظر تقرير: الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، الجهاز المركزي للإحصاء، دولة فلسطين، ١١/ ٠٧/ ٢٠١٩، https://cutt.us/1JRVm

الأفراد، واختلال نسبة السكان على الأرض ما بين أصحابها الحقيقيين والمستعمر الغريب.

ب - الإنجاب خلف القضبان رغم أنف السجان:

ابتكر الفلسطينيون في تحدٍّ منهم للسجان والأسوار وطول مدة المحكوميات، وانتزاعًا لحقهم في الإنجاب حفاظًا منهم على الأسرة واستمرارها، مسألةَ تهريب النطف، وكم من حالة نجحت على الرغم من المعاناة وبعد العديد من المحاولات[١]!

٥ - أثر غياب المعيل في الأسرة والفقر:

بلغت نسبة الأسر التي ترأسها نساء ١١٪، بواقع ١٢٪ في الضفة الغربية و٩٪ في غزة[٢]، ما يعني جوانب مركبة لمعاناة المرأة.

إذ شكل غياب الرجل، سواء أكان ذلك بالوفاة طبيعيًّا أم استشهادًا، أم اعتقالًا أم انفصالًا أم غير ذلك من الأسباب، سببًا لمعاناة الأسرة، إذ «أدت ممارسات الاحتلال من قتل وإبعاد واعتقال وسجن إلى ازدياد عدد الأزواج والآباء الغائبين... وأصبح الأطفال والأبناء والزوجات يتعرضون يوميًّا إلى مشاهدة الجنود يدخلون إلى بيوتهم، ويعتدون بالضرب والإهانات والإذلال على رمز السلطة في العائلة ومن يقوم بحمايتها...»[٣].

واضطرت المرأة في حالات الاعتقال إلى دوامة من الإجراءات القضائية وتعيين المحامين ودفع الأجور الضريبية، مع المعاناة النفسية والجسدية من جراء تراكم المسؤوليات ودوامة موضوع الزيارة والانتظار، وغيرها من الإجراءات، إضافة لتوليها مسؤولية المنزل والأسرة وتلبية احتياجاتها، وربما البحث عن عمل إن لم تكُن تعمل، ما تسبب في عجزها عن سد الحاجات الأساسية، وبلوغ الأسرة خط الفقر.

فتبعًا لدراسة أجرتها وزارة الأسرى تعاني ٩١٪ من الأسر الفلسطينية التي مرت بتجربة الاعتقال ظروفًا اقتصادية صعبة[٤]، وتكون المعاناة أكثر وضوحًا إذا كان المعتقل هو المعيلَ الوحيد للأسرة، إذ ينتشر الفقر بصورة أكبر بين الأسر التي ترأسها نساء، مقارنة مع تلك التي يرأسها رجال، بل إنها تكون أكثر فقرًا[٥].

وقد برز في هذا الشأن صمود المرأة وقدرتها الاستثنائية على تحمل العقبات، فما تتحمله زوجات الأسرى جعل المحيط العام يشعر نحوهم بالمزيد من الاحترام والتقدير[٦]، ويحفل السجل الفلسطيني بنماذج لصمود المرأة الفلسطينية حتى إنها أصبحت رمزًا يشار إليه، كما سطرت الأخبار قصصَ صبرها ووفائها في انتظار الأسير، حتى لو كانت مخطوبته.

وتحمل الأبناء نصيبهم من هذه المعاناة أيضًا، فمع الاحتفاءِ الشعبي العام بالأسير والدعم المالي المتواضع الذي تتلقاه أسرته، يتنازع الأبناءَ

(١) ينظر على سبيل المثال: عبد الناصر عوني فروانة، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، مقال: الأسرى يهربون «النطف» لكي تُنجب نساؤهم أطفالًا، هيئة شؤون الأسرى والمحررين، نشر بتاريخ: ٢١ نوفمبر ٢٠١٩، https://cutt.us/xlıV1
(٢) المرجع السابق.
(٣) ينظر: شريف كناعنة، من نسي قديمه، مرجع سابق، ص١٩٩ وص٢٠٧-٢٠٨. (بتصرف).
(٤) ورقة: حقائق حول وضعية المرأة الفلسطينية وآليات الحماية القانونية، صادرة عن: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، نشرت بتاريخ ٢٠١٩م، ص٢٠-٢١.
(٥) تقرير: الفقر في الأراضي الفلسطينية، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، دون تاريخ، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3169.
(٦) ينظر تقرير: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والفتاة الفلسطينية (مرجع سابق)، ص١٥.

شعوران من الفخر بوالدهم والضغط النفسي لغيابه، كما تختلف كيفية تعاطيهم مع هذا الغياب، فقد يلجأ بعضهم للانسحاب والتجنب والعادات السلوكية غير الملائمة[١]، وما من شك أن تعاضد المجتمع المحيط بهم يؤثر في التخفيف من حدة الغياب وتبعاته، خاصة الأسرة الممتدة التي تحتضن عائلة الأسير وتُسندها، وتحتضن الأسير بعد خروجه وتسانده حتى ينخرط في المجتمع من جديد[٢].

٦ - هدم البيوت والمنشآت والاستيلاء عليها وتبعاته على الأسرة:

للاحتلال تاريخٌ معروف بالهدمِ والتدمير والاستيلاء على أملاك الفلسطينيين منذ زمن النكبة، وهو مستمرٌّ في سياسته هذه حتى اليوم، أما أبرز حجج الهدم فالبناء غير المرخص، أو وقوعه في منطقةٍ تهددُ أمن الاحتلال[٣]، أو أن يكون الهدم عقابًا لأسرة وأقرباء من قيل بأنهم ألحقوا الأذى أو حاولوا إلحاقه بالإسرائيليين، وذلك لردعِ غيرِهم ممن قد يفكرون بذلك، خوفًا على عائلاتهم، وتهدم البيوت دون محاكمةٍ ودون الحاجةِ إلى إظهار أدلة[٤].

سعى الاحتلال لتخفيض معدلات الإنجاب للمرأة الفلسطينية في مناطق الـ٤٨ مقابل دعمه وتشجيعه المرأة الإسرائيلية على مضاعفة الإنجاب، وهو ما حصل تقريبًا، في العقود الأخيرة.

إضافةً لاستيلاءِ الجماعاتِ الاستيطانية على منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية وطردِ أصحابها منها تحت حماية قوات الاحتلال[٥].

وتؤثرُ هذه السياسة كثيرًا في أصحابِ هذه البيوت ونفسياتِهم خاصة المرأة والطفل، ويمتد هذا الأثر أوقاتًا طويلة، لما يعنيه المنزل مِن أمنٍ وأمانٍ وبيئةٍ حاضنةٍ للأسرة، وتتعرضُ النساء للاعتداءات الوحشية من قبل الجنود في أثناء محاولتهن حمايةَ منازلهن ومنعَ هدمها، وقد يتخلل الاعتداء استخدام الضرب والأسلحة.

وعلى الرغم من أن هذه المنازل لا تشكل أي خطرٍ يُذكر على الاحتلال، فإنه يتعمد مفاجأة سكانها وإجبارهم على إخلائها ومن ثم هدمها على ما فيها من أثاثٍ وممتلكات، وهذا يعني تشتيتهم وتهجيرهم قسرًا، ومحاولة قهرهم بإجبارهم على هدمها بأنفسهم[٦].

وتضطر الأسر للسكن عند الأقارب أو تستأجر

(١) ينظر: إياد أبو بكر، (بحث) الضغوط النفسية واستراتيجيات مواجهتها لدى أبناء الأسرى الفلسطينيين (دراسة حالة على محافظة جنين)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مج ٢٦، عدد ٤، ٢٠١٨، ص٢٦٧-٢٦٨.

(٢) ينظر: وسام رفيدي، العائلة الفلسطينية، تغيرات في الدور وثبات في تحولات المعنى، (مرجع سابق)، ص٢٣.

(٣) ()ينظر على سبيل المثال تقرير: تدمير الممتلكات، الأمم المتحدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (**OCHA**)، وغيره من التقارير ذات العلاقة، https://cutt.us/zuvxt، و: ميرفت صادق، مقال: في الحرب والسلم.. هدم منازل الفلسطينيين لتكريس الاستيطان، نشر بتاريخ: ٢٤/ ٧/ ٢٠١٩، https://cutt.us/bmJsS

(٤) هدم البيوت كوسيلة للعقاب، نشر بتاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠١٧، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، https://cutt.us/gPfmh.

(٥) ينظر تقرير: الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات (مرجع سابق)، ص١١-١٢، (بتصرف).

(٦) (متابعات) المرأة الفلسطينية.. ركيزة يحاول الاحتلال تدميرها، صحيفة رأي اليوم، نشر بتاريخ ٨/ ٣/ ٢٠١٦، https://cutt.us/U6bcs / ، لمزيد من المعلومات ينظر: معطيات حول هدم البيوت غير المرخصة في الضفة الغربية (لا يشمل شرقي القدس)، نشر بتاريخ: ١٤ كانون الأول ٢٠٢٠م، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، https://cutt.us/Cj5wM

سـكنًا مؤقتًا، وقد تضررت اقتصاديًّا بشكل بالغ نتيجة عملية الهدم، ما يؤدي إلى تشويش النساء وفقدهن القدرة على العمل دون مجالهن المنزلي الذي يؤدي دور المنظـم، ويغرق بعضهن في نوع مـن الحِـداد، كما أنهـن يُجبرن فـي الكثير من الأحيان على الانتقال إلى منازل سيداتٍ أُخريات، عادةً حمـوات أو إخوة أزواجهن، والانتقال لدور الـ(ضيفـة) التي لا تملك سـيطرة على مجالها المنزلـي وعلى رعاية أسـرتها، إضافـة للضيق والتوتـر نتيجة الاكتظاظ وفقـدان الخصوصية في المسـكن المؤقـت، وقد يتفاقـم الأمـر إلى حصولِ نوعٍ مـن العنف الأسـري، أو حصول توتراتٍ شـديدةٍ داخل الأسرة نظرًا لمطالبة الزوجة (حتى وإن لم تعلن) بمنزلٍ خاصٍّ بها، مع عجز الـزوج عن توفيـره، وعلى الرغم من مخاطرة الأسـر بإعادة بناء المنزل فإن ذلك لكثير من النسـاء لا يعوض شعور الفقد للمنزل الأول[1].

> **لا يميـز الاحتـلال فـي سياسـاته القمعيـة، ومنها الاعتقال، بين ذكرٍ وأنثـى، أو صغيـرٍ وكبيـر، والأنثـى الفلسـطينية، أكانـت أمًـا أم حتى قاصـرًا، معرضـة لأن تعتقل في أي وقت.**

أمـا بالنسـبة للأطفال فقـد «تبـين أن أكثر المواقـف المؤثـرة في الطفـل بعـد فقدانه أحدَ أفرادِ أسـرته، هو فقدانه لمنزلـه، لارتباطه في حياته بالأمن، وما يعنيه له من مجموعةِ العادات والتقاليد وشـبكةِ العلاقات التـي تكونت لديه، وفقدانُ المنزلَ يعني فقدانه ما يمثلُه[2].

٧ - اعتقال النساء والأطفال:

لا يميز الاحتلال في سياساته القمعية، ومنها الاعتقـال، بين ذكـرٍ وأنثـى، أو صغيـرٍ وكبير، والأنثى الفلسطينية، أكانت أمًّا أم حتى قاصرًا، معرضـة لأن تعتقـل في أي وقـت، وتخضعُ في أثنائه لذاتِ الأشكال والأساليب المتبعة لاعتقال الرجـل، وحتى توقيت الاعتقال، فغالبًا ما تعتقل من البيت وبعد منتصف الليل.

ويحصل فـي مداهمات المخيمات، اسـتخدام متواصـل للغاز المسـيل للدموع ذي التأثير المدمر علـى الصحـة العقليـة والبدنيـة، مـا يعـرض الحوامـل والأطفـال والمسنين للخطر، إضافةً لمـا يحصـل فـي عمومِ المداهمات مـن تخريبٍ للممتلـكات واحتجـاز أفرادِ الأسرة وترهيبهم، خاصةً الأطفال، باسـتخدام الكلاب البوليسـية والقنابل والأسلحة، وانتهاك خصوصياتِ الأسرة والنسـاء خاصة في أثناء ذلـك، وتعريضهن مع العائلـة للضرب والإهانة والمعاملة القاسـية في الطريق، وللتعذيب النفسي والجسدي والتحرش فـي مراكـز التوقيـف والاحتجـاز، وكثير ممن يعتقلهـن الاحتـلال يتعرضن للعـزل الانفرادي في زنازين انفراديـة، ناهيك بظروف الاحتجاز القاسـية والإيـذاء المتعمـد والإهمـال الطبـي والمعاملة غير الإنسانية.

(١) تقرير: الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات (مرجع سابق)، ص١٢، (بتصرف).
(٢) خبر: واقع الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال (بتصرف)، راديو نسا اف ام، نشر بتاريخ: ٢٤ تموز ٢٠١٤، https://cutt.us/XhmTm

أما الأطفال فليسوا أفضل حالًا من أمهاتهم أو آبائهم، إذ تنتهك قواتُ الاحتلال القوانينَ الدولية واتفاقيةَ الطفل، مستبيحةً لنفسها اعتقال من هم دون الـ(١٨) عامًا، وقد بلغ عدد الأسرى الأطفال والقاصرين رهنَ الاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي في نهاية حزيران ٢٠٢٠ نحو (١٦٠) طفلًا وطفلة في معتقلات (مجدو)، و(عوفر)، و(الدامون)، إضافة إلى وجود عددٍ في مراكز التوقيف والتحقيق، فضلًا عن عدة أطفال من القدس تحتجزهم في مراكز اجتماعية خاصة لأن أعمارهم تقل عن (١٤) عامًا؛ وذلك حسب تقارير (هيئة شؤون الأسرى والمحررين)، وفي أثناء ذلك تحرمهم من أقل وأيسر الحقوق التي تمنحها المواثيق الدولية، وتتعامل معهم (كمشروع مخربين)، وتذيقهم أصنافَ العذابِ والمعاملة القاسية والمهينة، مستخدمةً معهم أبشعَ الوسائل النفسية والبدنية لانتزاعِ الاعترافات، والضغط عليهم لتجنيدهم للعملِ لصالح المخابرات الإسرائيلية، هذا مع الأحكام العالية التي تُفرض عليهم، من السجن لسنواتٍ طويلة أو المؤبد، مع اقترانِ الحكم غالبًا بالغراماتِ المالية.

جديرٌ بالذكر أن الاحتلال أدخل تعديلاتٍ تمكنهُ من فرض عقوباتٍ على الأطفال الذين تقلُّ أعمارهم عن (١٤) عامًا غيرَ مسقوفةٍ زمنيًّا، أُسوة بالمعتقلين البالغين، هذا الأمر أثر في الأسر واستنزفها ماليًّا ونفسيًّا، علمًا بأن الأطفال يحرمون في الأسر من حقوقهم ومن الرعاية الصحية والعلاج الطبي المناسب، حتى إن ٤٠٪ من أمراضهم ناتجةٌ عن ظروف اعتقالهم غير الصحية، كما أفادت إحصائياتُ وزارة الأسرى[١].

٨ - الحبس المنزلي:

أما الحبسُ (الاعتقال) المنزلي، فهو إمعانٌ من الاحتلال في التضييق على الفلسطينيين وأُسَرِهم، خاصة المقدسيين منهم، وهو بديلٌ عن السجن أو الإبعاد القسري عن مناطق سكنهم إلى مناطق أخرى، وللأمر وقعه الشديد على الأسرة، ففي حال حبس الطفل منزليًّا يمكث أوقاتًا محددة داخلَ البيت وبتعهدِ أحد أفراد الأسرة، ما يحول البيوت إلى سجون، ويجعل من الآباءِ والأمهات سجانينَ ومراقبين على أبنائهم، ويدفعهم لمنعهم من الخروج من البيت حتى للعلاج أو الدراسة تنفيذًا والتزامًا لقرار المحكمة الإسرائيلية، هذا إضافة إلى الغراماتِ المالية الباهظة[٢].

وتترك تجربة الاحتجاز عواقبَ عاطفية ونفسية واجتماعية على الأطفال المحتجزين، فقد وُجِد أن «٩٠٪ من الأطفال المعتقلين السابقين، والذين يستفيدون من برامج (إعادة التأهيل بعد الصدمات للأطفال الفلسطينيين المعتقلين السابقين في الضفة الغربية)، يعانون اضطرابَ ما بعد الصدمة (PTSD)[٣]، ناهيكَ بأثرها على

(١) ينظر تقرير: الأسرى الأطفال، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية -وفا، (دون تاريخ)، https://cutt.us/dhxuQ، وخبر: الاحتلال يدخل تعديلات على الأمر العسكري (١٦٥١) في استهداف واضح للأطفال الفلسطينيين، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال -فرع فلسطين، نشر بتاريخ: ١٨ آب/ أغسطس ٢٠٢٠، https://cutt.us/8UgyA.

(٢) ينظر: هيئة شؤون الأسرى والمحررين تصدر تقريرًا شاملًا في اليوم الوطني والعربي والعالمي لنصرة الأسرى الفلسطينيين، نشر بتاريخ ١٤ نيسان/ إبريل ٢٠١٨، هيئة شؤون الأسرى والمحررين، https://cutt.us/AvQpk.

(٣) تقرير: التأثير الناتج عن اعتقال الأطفال: في الأراضي الفلسطيني المحتلة، نشر بتاريخ: ١/ ١/ ٢٠١٢، تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني، https://cutt.us/vBKeS.

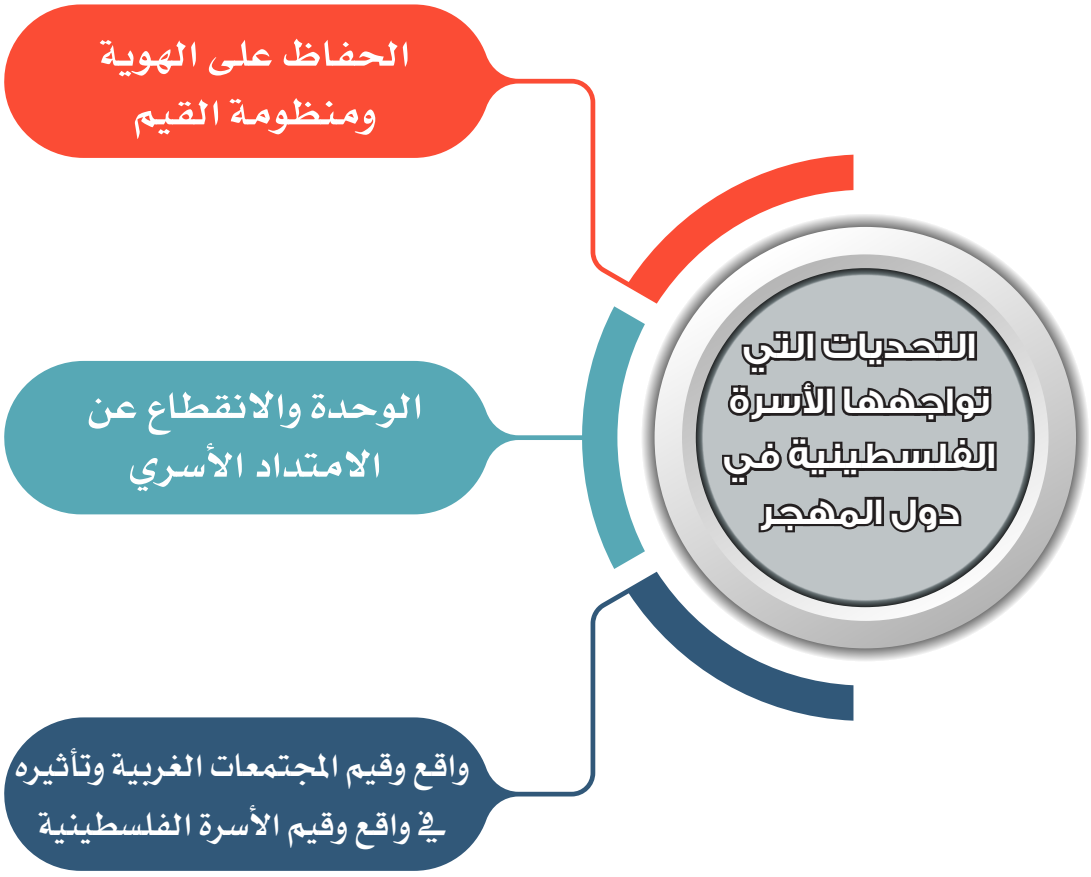

نفسيةِ الوالدين والأسرة عمومًا، وتقوم بعض الجمعيات المتخصصة بمتابعة الأطفال وأهاليهم لتجاوزِ آثار هذه المحنة ومحاولة تفريغ المشاعر الناجمة عنها[1].

والطفل الفلسطيني مستهدَفٌ هو وأسرته، سواء أكان في بيته أم في الشارع، من قوات الاحتلال ومن المستوطنين، والحوادث الدالة على ذلك تترى.

أما المحاكمات التي يخضع لها القتلة والمعتدون فغير عادلة عادة، وقد يُفرج عن المعتدي بعد مدَّة قصيرة تحت حجج واهية، ما يثير حفيظة الشارع الفلسطيني ويزيد من سوء حالة أهالي الضحايا وشعورهم بالظلم وخذلان المجتمع الدولي لهم.

ثانيًا: الأسرة الفلسطينية تحت الحصار، القتل البطيء:

١ - الاستقلال المبتور والسجن الكبير:

على الرغم من إعلان استقلال قطاع غزة[2]، فإن هذا الاستقلال مبتور بالحصار المطبق عليه منذ قُرابةِ الـ(١٤) عامًا، إذ يعيش أهله

(١) فاطمة مشعلة، مقال: الأسرى الأطفال.. قُصَّر في سجون الاحتلال الإسرائيلي، نشر بتاريخ: ٩ سبتمبر ٢٠٢٠، موقع: العربي الجديد، https://cutt.us/UsMye

(٢) بموجب اتفاقيات أوسلو لعام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير وحكومة الاحتلال، صنفت غزة بالمنطقة (أ) التي تخضع بالكامل للسلطة الفلسطينية، ينظر تقرير: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والفتاة الفلسطينية، (مرجع سابق)، ص٢.

في سجنٍ كبير يحتشدُ فيه نحو ٢,٠٥ مليون نسمة[١]، أغلبُهم من لاجئي حرب الـ١٩٤٨، كانوا يحملون قبل مجيء السلطة الفلسطينية وثيقةً مصرية، وبعد مجيئها حملوا كأهالي الضفة الجوازَ الفلسطينيَ وبطاقةَ الهويةِ الخضراء، على أن أحدهم إن أراد الخروج من القطاع فإن الأمر يتطلب إجراءات معقدة وتصاريح مع تبرير سبب الخروج، سواء أكان ذلك للعلاج أم للدراسة، أما السياحة فلا يسمح لهم بها[٢]!

ولا يتم ذلك إلا عبر بوابتين؛ معبر بيت حانون (إيرز) العسكري على جانب الكيان المحتل، ومعبر رفح على الجانب المصري الذي يشكل المنفذ الوحيد الحقيقي للسكان إلى العالم الخارجي على الرغم من القيود المفروضة عليه، أما السفر جوًّا أو من جانب البحر فمغلقان تمامًا.

تعد فلسطين من البلدان التي ترتفع فيها نسبةُ ذوي الحاجات الخاصة، مقارنةً بحجم السكان، وذلك نتيجةَ الإجراءات التعسفية التي يمارسُها المحتل الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، والحروبِ التي تعرض لها.

٢ - الهجماتُ العسكرية وعمليات القصف وآثارها:

أ - الهدمُ للبناء والإنسان:

تسببت الهجمات العسكرية الثلاث المتتالية في الأعوام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و٢٠١٢ و٢٠١٤، وعمليات القصف المتكررة التي يشنها الاحتلال على القطاع، بالكثير من الهدمِ للبناء والإنسان، الآلافُ من القتلى والجرحى، و«تعد فلسطين من البلدان التي ترتفع فيها نسبةُ ذوي الحاجات الخاصة، مقارنةً بحجم السكان، وذلك نتيجةَ الإجراءات التعسفية التي يمارسُها المحتل الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، والحروبِ التي تعرض لها قطاع غزة»[٣].

أما الدمار الواسع الذي تسببت به في البنية التحتية، فتقابلهُ عرقلةٌ في تسليمِ مواد البناء، وما زالت أكثر من (٢٠٠٠) وحدة سكنية تنتظرُ الإعمارَ بعد (٦) أعوام على تدميرها، إضافة لما تم تعميره أو استبداله، ما يعني الآلاف من العوائل التي أجبرت على إخلاء بيوتها وشردت عنها.

ب - الآثار النفسية والاجتماعية:

تركَ الاحتلال في عملياته الحربية توقيعه العنيف على غزة وعلى نفسية أهلها وأجسادهم، وأبنيتها ومنشآتها، ومسيرة ترميمٍ طويلة للأسرة أو ما تبقى منها، في ظل ظروفٍ مأساوية من فقدانِ المأوى أو المعيل، والمقتنيات المنزلية، والاستعاضة عنها بأدوات بدائية تُضاعف من معاناةِ المرأة، المضاعفة عن معاناة أختها في

(١) ينظر تقرير: الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين عشية اليوم العالمي للسكان، (مرجع سابق).
(٢) ينظر: أسيل جندي، مقال: ٧ جوازات وهويات.. القصة المعقدة لشتات الفلسطيني في وطنه، (مرجع سابق).
(٣) واقع الإعاقة في فلسطين، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية -وفا، https://cutt.us/xUqsq

الداخل الفلسطيني، وربما شعورها بالعجز وثقلِ المسؤولية، مع انقطاع الكهرباء وتأثير ذلك في حياتها اليومية وأداء مهامها المنزلية، ما يؤثر في تماسكِها وقدرتِها على تقديم الدعم المعنوي لزوجها وأبنائها.

إضافة لازدياد الفقر والبطالة وتدهورِ مستويات المعيشة، والعنف الأسري الناتج عن الضغط والقلق، ما يطلق عليه صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجموعة الفرعية المعنية (العنف على أساس الجنس)، الذي تشير التقارير إلى زيادة الحوادث القائمة على أساسه، حتى على مستوى الأسرة الممتدة[1].

ج - الحياة الكريمة والرعاية الطبية اللائقة:

حدَّ الوضعُ الصعب القائم في غزة «منَ الحصول على الفرص التعليمية والاقتصادية وغيرها، والرعاية الطبية، والمياه النظيفة والكهرباء لنحوِ مليونَيْ فلسطيني يعيشون هناك، ويعتمد ٨٠٪ منهم على المساعدات الإنسانية»[2].

ويأتي تدهور الرعاية الصحية في القطاع متزامنًا مع الضغط الزائد بسبب النمو السكاني السريع، والقيود التي يفرضها الاحتلال على تنقل الأشخاص والسلع، بمن في ذلك المرضى والعاملون الطبيون والإمدادات الطبية، ونقص الأدوية الأساسية فضلًا عن الأجهزة الطبية اللازمة والأجهزة المساعدة لذوي الإعاقات، والنقص المزمن في الوقود والكهرباء اللازمين لتشغيل المراكز الصحية والمستشفيات، مع تعطل المعدات الطبية في المستشفيات وخطرِ إغلاق بعضها.

ناهيك بتأجيل ورفض التصريح للكثير من المرضى الذين يحتاجون إلى خدماتٍ طبية متخصصة للذهابِ إلى القدس الشرقية أو إلى مستشفيات الكيان المحتل أو إلى أي من مستشفيات الدول المجاورة دون تقديم أي تفسير، وكم من حالةِ وفاة حصلت وكان يمكنُ تداركها.

وتخضع المريضات على المعابر، بانتظام، لإجراءاتٍ قاسية وتحقيقٍ شرس، حتى وإنْ ظهرَ أنهن ضعيفات أو معرضات للخطر طبيًّا.

أما الجريمة الأكبر فترتكبُ بحق الأطفال المرضى الذين لم يُسمح لوالدَيهم بمرافقتهم في رحلة العلاج، على الرغم من حاجة الطفل لوالديه في أثنائها للاعتناء به وتقديم الدعم النفسي إليه، فتراهم يقضون رحلة العلاج مهما امتدت مع غرباء أو أقرباء كبار السن من الدرجة الثانية، وقد توفي بعضهم شاعرين بالبؤس والمعاناة، بعيدًا عن أحضان والديهم، ويتقاربُ معهم في هذا الشأن أطفال الضفة الذين يُرسلون للعلاج في مستشفيات القدس الشرقية ولا يُسمح لوالديهم بمرافقتهم حتى لو كانوا يقضون أيامهم الأخيرة، وقد تسوءُ حالتهم ويقضون في انتظار تصريحهم أو تصريح المرافق بلا حول لهم ولأهلهم ولا قوة[3].

(١) ينظر تقرير: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والفتاة الفلسطينية (مرجع سابق)، ص٣.

(٢) ينظر تقرير: إسرائيل وفلسطين ٢٠١٩، منظمة حقوق الإنسان، https://cutt.us/PRnY3

(٣) ينظر محمد محسن، تقرير: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والفتاة الفلسطينية (مرجع سابق)، ص٢٥-٢٦، وتقرير: أطفال غزة في القدس.. رحلات علاج مؤلمة بين المستشفيات، نشر بتاريخ: ٥ يوليو ٢٠١٩، العربي

د - الفقر والبطالة:

أثـرت الأزمـات المتعاقبة مـن تأخير وتقليص رواتـب الموظفين، وقلة المـوارد والدخل وآخرها جائحـة كورونا، في القـوة الشـرائية للناس[1]، وزادت من تفشـي الفقر الشـديد والبطالة، وإن كانت نسبة الفقر في القطاع، قبل الجائحة، قد بلغـت ٥٣٪، أضعاف مثيلتها في الضفة الغربية، ١٣,٩٪، فمـن المتوقـع أن يرتفـع عدد الأسـر الفقيـرة فـي غزة إلى ٦٥٪، كمـا وصل ٣٣,٨٪ منهـم لدرجـة الفقر المدقـع، هذا مـع الكثافة السكانية العالية.

- الفقر وارتفاع نسبة الإنجاب:

علـى الرغـم مـن انخفـاضِ نسـبةِ المواليـد وانخفاض متوسط حجم الأسرة الذي وصل إلى (٥,٥) أفـراد في عام ٢٠١٩، لكنه ما زال أعلى من متوسـط الأسـرة في الضفة الغربية (٤,٩) أفـراد، ومع ارتباط الفقر برفع نسـبة الإنجاب فـي الواقع الاجتماعـي، إلا أن الأمـر في غزة سـلاحٌ ذو شقين؛ شـق يُعزز الوجودَ الفلسطيني ويزيد من تماسـك لحمة الأسـرة، وشـق يتعلق بجميـع المحاذير المتعلقـة بالنوعيـة لا الكمية، ومسـؤوليات الوالدين تجاه أبنائهما التي تتعدى موضوع إنجابهم فحسب.

ومن الأسباب كما تقول التقارير، الزواج المبكر (دون سـن الثامنة عشـرة)، الذي وصل في غزة إلى ١٣,٨٪ مقارنة مع ٨,٥٪ في الضفة الغربية، وانخفـاض معدل الطلاق والانخفاض النسـبي لمعدل اسـتخدام وسـائل الحمل، مـع انخفاض نسـبة العنوسـة في عموم المجتمع الفلسطيني، في غزة والضفة، عنها في الدول العربية[2].

- البطالة وأثرها في تكوين الأسرة أو إنهائها:

أثرت البطالة في غزة على إقبال الشباب على الزواج وإنشـاء الأسرة، مع ما يحتاج إليه الزواج ويتطلبه من تكاليف، وإذا صحت التوقعات بازدياد نسبتها لتصل إلى ٨٠٪[3]، فإن ذلك سيعني المزيد من المعاناة والشعور بالضغط والإحباط، وتفاقم المشكلات الاجتماعية وانتشار الجريمة والعنف الأُسري، الذي غالبًا ما يكون ضحاياه من النساء والأطفال.

وهي من أسـباب الطلاق عند المتزوجين، وإن كانت نسـبة الطلاق في فلسـطين الأقل مقارنة مـع بقية الـدول العربية إذ بلغـت (١,٧٪) عام ٢٠١٧[4]، إلا أن هنـاك زيادة تصاعدية سـجلت فـي السـنوات الأخيـرة، خاصـة الطـلاق قبل الدخول، ما يتراوح بـين ٤٠-٤٢٪ من الحالات، وأبرز أسـبابهِ عائدٌ للظروف السياسية والأمنية والاقتصادية الصعبة بسبب الحصار[5].

الجديد، https://cutt.us/6aPxc

(١) خبر: أكثر من (٢٠٠٠) وحدة سكنية تنتظر إعادة الإعمار في غزة بعد (٦) أعوام على تدميرها، نشر بتاريخ: ١٠/ ٧/ ٢٠٢٠، ARABIC.NEWS.CN، http://arabic.news.cn/2020-07/10/c_139203378.htm.

(٢) ينظر تقرير: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والفتاة الفلسطينية (مرجع سابق)، ص١٦-١٧.

(٣) إسماعيل عبد الهادي، خبر: أزمات الاقتصاد الفلسطيني تدخل أخطر مراحلها، نشر بتاريخ: ١١ يوليو ٢٠٢٠، القدس العربي، https://cutt.us/PoJEN؛ وينظر تقرير: الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات (مرجع سابق)، و: (تقليل الإنجاب).. الواقع في غزة لمواجهة قسوة الحياة، نشر بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠١٥، العربي الجديد، https://cutt.us/wzkm7

(٤) (مارلين أبو عون، تحقيق: حالات الطلاق مأساة تتفاقم بين جدران المحاكم الشرعية، النجاح الإخباري، نشر بتاريخ: ١٥/ ٩/ ٢٠١٩، https://cutt.us/bnLzZ

(٥) حسن جبر، خبر: ارتفاع نسبة الطلاق في غزة إلى ٢٠,٦٪ والبطالة ٤٣,٩٪، نشر بتاريخ ٢٤/ ١١/ ٢٠١٩، جريدة الأيام، https://cutt.us/IYXoS.

- المراكز النسوية ودورها في تفكيك الأسرة:

على الرغم من ارتفاع تحصيل المرأة التعليمي في فلسطين فإن مشاركتها منخفضة في القوى العاملة، بل تعد بين أدنى المستويات في العالم، وهذا في عموم فلسطين وليس في غزة فحسب، وهذا بسبب المعاناة بسبب الاحتلال الذي يضيق فرص العمل على الفلسطينيين عمومًا، هذا إضافة إلى حالات الانتهاك التي تتعرض لها المرأة من الاحتلال في أثناء عملها، ما جعل المرأة الفلسطينية تعيد التفكير كثيرًا قبل الإقدام على دخول سوق العمل الذي يسيطر عليه الاحتلال ويعرضها لانتهاكات جسيمة، ومع هذا ما تقوم به المنظمات الحقوقية والمراكز النسوية في تقاريرها وأنشطتها، هو عملية نقد ممنهجة فقط، فتصنف التباين بين معدلات البطالة بين النساء والرجال ضمن أشكال التمييز ضد المرأة المتأثرة بالمواقف الاجتماعية-الثقافية، وتدعوها للخروج للعمل لكونه أحد حقوقها، وسبيلها للاستقلال والتحرر من سلطة الرجل وعدم وقوعها أسيرةَ أوضاعٍ خطرة كسوءِ المعاملة الزوجية أو الأسرية[1]، كما تدعو للمساواة في الأجور وتطبيقِ القوانين التي أوصت بها مؤتمرات المرأة، ما يعزز فكرة الصراع بين الذكر والأنثى، إلى غير ذلك من المنطلقات التي لا تتفق مع قيم الإسلام والمجتمع.

- بطالة الأطفال:

مما يرتبط بالفقر والبطالة والمشكلات المترتبة عليهما، مسألة عمالة الأطفال (١٠- ١٧سنة)، إذ أظهرت البيانات انخفاض نسبتها في غزة (١٪) عنها في الضفة (٤٪)[2]، ومع أن هذا قد يفسر إيجابيًّا من الحرص على التعليم، فإنه مظهر آخر لسوء الأوضاع في غزة، إذ حتى الأطفال الذين يدفعهم الوضع المعيشي السيئ للعمل في مهن دنيا لا تتطلب مهارة ولا تعود بعائد مادي مرتفع، لا يجدونها.

اتجه الكثير من الشبان في السنوات الأخيرة للهجرة إلى الخارج، هربًا من الضغوط وطلبًا لحياة أفضل لهم ولعوائلهم، وقد فاقت أعدادهم، منذ عام ٢٠١٤ حتى بداية ٢٠٢٠، الـ٧٠ ألف شاب.

- هجرة الشباب:

مع حالة الانقسام في المشهد السياسي والوضع الاقتصادي السيئ داخليًّا، اتجه الكثير من الشبان في السنوات الأخيرة للهجرة إلى الخارج، هربًا من الضغوط وطلبًا لحياة أفضل لهم ولعوائلهم، وقد فاقت أعدادهم، منذ عام ٢٠١٤ حتى بداية ٢٠٢٠، الـ٧٠ ألف شاب كما يشير لذلك حقوقيون متخصصون من غزة[3]، والكثير من القصص المأساوية التي

(١) ينظر تقرير: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والفتاة الفلسطينية (مرجع سابق)، ص٢٢-٢٣.

(٢) تقرير: د. عوض تستعرض أوضاع أطفال فلسطين بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني، نشر بتاريخ: ٥/ ٤/ ٢٠٢٠، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://cutt.us/TSQip

(٣) أمجد ياغي، تقرير: شباب من قطاع غزة -حلم الهجرة يتحطم على صخرة جائحة كورونا، أكاديمية DW، https://cutt.us/9Daqr

تروى لحالات فقد فيها أصحابها حياتهم[١]، وقد أدت جائحة كورونا إلى انقطاع سبل الكثيرين منهم فاضطروا للعودة إلى غزة، ما سبب لهم خيبة وصدمة[٢].

جدير بالذكر أن حكومة الاحتلال في محاولاتها المستمرة لتفريغ الأرض من سكانها بحثت اتخاذ إجراءات تسهل فيها خروج الفلسطينيين وهجرتهم من غزة، وكان هناك حديث عن استعدادها لتمويل هذه الهجرة وتسهيلها عبر مطارات الكيان إن كان هناك دول تستوعبهم[٣]، إضافة لما تشكله غزة من مصدر قلق وتهديد دائم لهذا الكيان المحتل، الذي رأى في هذه الهجرة وسيلة لتحقيق ما سبق أن تمناه ساسته من أن غزة لو تغرق ويبتلعها البحر.

هـ - العنف ضد المرأة:

على الرغم من ارتباط سوء الوضع المعيشي بالعنف الممارس على النساء، فإن هناك مبالغة من قبل المنظمات والمراكز النسوية في تعميم الصورة السلبية عن غزة وتضخيمًا لأذياتها في وسائل الإعلام، فتُظهر وضع الأسرة والعلاقة بين أفرادها بشكل سيئ، يتمثل في العنف والتمييز ضد المرأة والتحرش الجنسي والقتل على خلفية شرف العائلة، وكأنهُ واقعُ الحالِ الثابت والوضعُ السائدُ في فلسطين عمومًا، مما لا ينطبق في الحقيقة على أرض الواقع[٤]، وهو ما لا تقرها عليه غيرها من الجمعيات والمراكز الاجتماعية التي تُعنى بشؤون المرأة والأسرة أيضًا[٥].

جدير بالذكر أن غزة لا تتوفر على ملاجئ (مراكز إيواء) لضحايا العنف، في حين بدأت مثل هذه الملاجئ تظهر في الضفة الغربية، مع صعوبة لجوء النساء والفتيات لها نظرًا لطبيعة المجتمع، الذي يقوم بالتوسط لحل مثل هذه المشكلات عبر رجالاته من ضباط الشرطة ووجوه العشائر، وإن كانت طبيعة بعض الحالات تقتضي العرض على المحاكم ومتابعة ضحاياها نفسيًا واجتماعيًا، إلا أن هناك قصورًا في هذا الجانب[٦]، والحاجة لا تخفى إلى سن قوانين عادلة تُوائم ما يظهر في المجتمع من مشكلات بحاجة إلى حل، ومن جرائم بحاجة إلى عقاب، مع ضرورة إيجاد آليات تضمن متابعة أطرافها اجتماعيًا ونفسيًا، وإنشاء مراكز اجتماعية ذات رؤية إصلاحية تنطلق من قيم الدين والمجتمع.

على الرغم من ارتباط سوء الوضع المعيشي بالعنف الممارس على النساء، فإن هناك مبالغة من قبل المنظمات والمراكز النسوية في تعميم الصورة السلبية عن غزة وتضخيمًا لأذياتها في وسائل الإعلام.

(١) ينظر، فنتينا شولي، خبر: هجرة الشباب الفلسطيني.. رحلة من المجهول إلى المجهول، نشر بتاريخ: ٢٠ ديسمبر ٢٠١٩، INDEPENDENT عربية، https://cutt.us/91RE4

(٢) ينظر: أمجد ياغي، تقرير: شباب من قطاع غزة.. (مرجع سابق).

(٣) حسين مصطفى، خبر: إسرائيل تكشف عن خطتها لتسهيل الهجرة من غزة، نشر بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٩، عربي ٢١، https://cutt.us/tneuW

(٤) ينظر ما ذكره أحمد أشقر، منهجية وأساليب تدمير العائلة العربية (مرجع سابق)، ص١١٠-١١١.

(٥) على سبيل المثال، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، الجامعة الإسلامية، غزة، ينظر رسالته التعريفية https://cutt.us/IDZqt

(٦) ينظر تقرير: العنف ضد النساء والفتيات الفلسطينيات، منظمة حقوق الإنسان، https://cutt.us/f7qjn

ثالثًا: معاناة الأسرة الفلسطينية في الشتات:

أكثر من نصف الفلسطينيين خارج فلسطين اليوم، جلهم اقتلع من أرضه اقتلاعًا، واضطر الكثيرون منهم إلى مواجهة هذا العالم القاسي البشع كأفراد، وفي أحسن الحالات كعائلات[١]، تعرضوا فيها لموجات من التهجير القسري، حتى في بعض الدول المضيفة، ما عكس هشاشة أوضاعهم، وقد دفع الكثيرون منهم ثمنًا باهظًا في الأحداث السياسية التي هزت العالم العربي مؤخرًا.

١ - الشتات وسؤال الهوية:

الوجود الفلسطيني خارج حيز الوطن لم يأخذ شكلًا واحدًا بل كان شتاتًا في أنحاء العالم، عقود تترى مرت تضاعف فيها عددُ الفلسطينيين تسع مرات[٢]، وأربعة أجيالٍ فقدت الاتصال المباشر مع الأرض وما يرتبط بها من منظومة قيمية وأخلاقية تشكل شبكة الأمان والاستقرار للفرد ولمرجعيته الأخلاقية[٣]، وتغير فيها معنى الهوية وشكلها.

وليس المقصود بالهوية تلك الوثيقة المدنية التي قد تعطي صاحبها حق زيارة الوطن، فقلة هم الذين يملكونها، بل المراد تلك الهوية والانتماء الذي يعكسه جواب أحدهم حين يُسأل: من أي البلاد أنت؟ فتكون الإجابة: من فلسطين. هذه الإجابة لا تَرِد اليوم مباشرة، بل تمر بدهاليز عدة تشرح رحلةَ كل فلسطيني.

٢ - الأسرة الفلسطينية في الدول والمجتمعات العربية:

يشترك أبناء الوطن العربي، إضافة للهوية القومية، بعدة جوامع من الدين واللغة والتاريخ المشترك، لذا فإن وجود الأسرة الفلسطينية في حدود الوطن العربي يُعطيها امتدادًا ثقافيًّا، يعززه القرب الجغرافي من الوطن.

ولئن حملت الأسرة هويتها معها في رحلة الشتات، مثل خليةِ الجسد التي تحملُ صفاتهِ الجينية داخلها، فإن هذا لا يعني أنها انغلقت على نفسها، بل «اكتسب اللاجئون الفلسطينيون وعلى مدار السبعين عامًا، عادات وتقاليد جديدة ليست فلسطينية ولا يمكن تغييبها، فلا يُمكن تجاهل أثر الهوية السورية على هوية الجيل الثالث من اللاجئين الفلسطينيين، ولا يمكن إنكار أثر الحرمان من الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية للاجئين في لبنان على هويتهم، كما أنه من الصعب تجاوز الهوية التي اكتسبها اللاجئون الفلسطينيون في الأردن، بحكم مواطنتهم وجنسيتهم الأردنية»[٤].

وبمرور الزمن، ومع استقرار الأسرة الفلسطينية في هذه البلدان بدأت بإعادة شيء من شكل الأسرة الممتدة إلى واقعها، ساعدها تشابه طبيعة المجتمعات العربية في هذا الشأن.

---

(١) د. عبد الله أحمد الحوراني، الأسرة الفلسطينية بين الماضي والحاضر (مرجع سابق) https://cutt.us/bJAiP

(٢) كما تقدر مراكز الإحصاء.

(٣) ينظر: بلال عوض، (مقال) الفاعل الاجتماعي: رؤية نقدية في ضوء تحديات المشهد الفلسطيني، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣١، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، ص٥٥.

(٤) أحمد هماش، مقال: الهوية الفلسطينية المستقبلية، جريدة حق العودة، العدد ٧٠، ١٠ كانون الثاني ٢٠١٨، ص١٥-١٦ (بتصرف).

أ - الحقوق والميزات الممنوحة للفلسطينيين:

من أهم ما يؤثر في استقرار الأسرة، طبيعة وضعها القانوني ونوعية الحقوق أو الميزات الممنوحة لأفرادها في البلد الموجودة فيه، من التجنس أو الإقامة، والحماية والسكن والعمل والرعاية الصحية وما يتعلق بالتعليم والقيود على السفر، وفوق هذا وذاك حق العودة وتقرير المصير.

وفقدانها شيئًا من هذه الميزات على درجته في سلم الأهمية عندها كفيلٌ بأن يقض مضاجع أفرادها ويدعوهم للبحث عن البدائل المقترحة ضمن المتاح لهم من الإمكانات، وتتعاضد الأسرة الممتدة والمعارف لمساعدتها في الخروج من مأزقها وإيجاد الحلول.

ب - الاندماج في النسيج الاجتماعي:

مع اختلاط الفلسطينيين بإخوانهم في الدول العربية، وإن كان لكل جالية تجمعاتها، فإنه كان هناك قدرٌ من الاندماج والمشاركة للأسر الفلسطينية في المحيط الذي تعيش فيه، فحصل هناك نسب ومصاهرة بينهم وبين إخوانهم في هذه المجتمعات، في جل البلدان التي وُجِدوا فيها، وتشاركوا مع أبنائها الحياة اليومية بهمومها، وعايشوا ذات مشكلات التربية والزواج والطلاق والعنوسة.

حتى الجوانب شديدة الخصوصية مثل التقاليد والعادات المناطقية والأكلات الشعبية، وجدوا فيها مشتركًا بينهم ما خفف من وطأة شعورهم بالغربة أو العزلة الاجتماعية.

ج - خصوصية أوضاع مخيمات اللاجئين:

مع وجود دراسات تُعنى بأحوال الفلسطينيين في المخيمات، لكن لا يمكن تعميم نتائجها على كل الوجود الفلسطيني في المجتمعات العربية؛ فليست شكله الأكثر شيوعًا، كما أن كونها أكثر انفصالًا عن عموم المجتمع من غيرها من أشكال الوجود الفلسطيني المتوزع والمختلط بغيره لا يعطي نتائج الدراسات التي تتناولها صفة العموم.

على أن المخيمات تعكس صورة القهر والإهمال والفقر والبطالة والمشكلات الاجتماعية المرتبطة بمشكلات مركبة، كل ذلك في حيزٍ ضيقٍ شهِدَ المزيد من التكدس عبر السنوات، وكأن الزمان قد توقف فيها عند صورة اللجوء دون أن يتطور للحلول الممكنة لحل هذه المعاناة، مع تجفيف الدعم والمنابع المالية للمنظمات، وأبرزها وكالة أونروا التي كانت تُسهِم في تخفيف وطأة هذا اللجوء، خاصة مع التوجه الأمريكي الإسرائيلي لإنهاء حلم العودة وإسقاط حق اللاجئين في أرضهم ووطنهم، وتقليص المعترف به من أعدادهم[1].

٣ - معاناة الأسرة الفلسطينية في دول المهجر:

تختلف الأسباب والدوافع التي دفعت بالفلسطينيين للهجرة أو السفر من فلسطين إلى خارج نطاق الدول العربية، فبعضها كان طوعًا قبل الاحتلال للعمل والدراسة، وبعضها حصل

(١) ينظر: تقليص أعداد لاجئي فلسطين.. تصفية للقضية وتجاوز للقوانين الدولية، الخليج أون لاين، نشر بتاريخ: ٤/٨/٢٠١٨، https://cutt.us/K9HFc

قسرًا بسبب الاحتلال الصهيوني والمجازر التي ارتكبها، ومنها ما حصل في أثنائه، أي منذ بدءِ الاحتلال إلى اليوم، بحثًا عن عملٍ أو مصدر رزق أو دراسة وحياة أفضل، وهو شكلٌ من أشكال التهجير القسري أيضًا، لكنه شكل مرغوب، من شأنه تخفيف حدة الشعور بالقهر، خاصة مع الميزات والرفاهية المادية، التي يمنحها المجتمع الجديد، ولهذا الوجود أشكاله في المهجر، من القانوني وغير القانوني.

ونتيجة لبعض الأوضاع السياسية والحروب التي وقعت في دول المنطقة التي يوجد فيها فلسطينيون، فقد اضطرتهم الأحداث وبعض المواقف السياسية لترك هذه البلدان والهجرة إلى دول الغرب.

تواجه الأسرة، سواء أكانت عربية فلسطينية مسلمة أم مسيحية شرقية، مع أطفالها في دول المهجر تحديات عدة، على مستوى الهوية العامة والتمايز الحضاري.

التحديات التي تواجهها الأسرة الفلسطينية في دول المهجر:

أ - الحفاظ على الهوية ومنظومة القيم:

تواجه الأسرة، سواء أكانت عربية فلسطينية مسلمة أم مسيحية شرقية، مع أطفالها في دول المهجر تحديات عدة، على مستوى الهوية العامة والتمايز الحضاري، والهوة القيمية بينها وبين واقع الأسرة الغربية المعاصرة، خاصة مع توالد الأجيال في الغربة وبُعدها عن لغتها، حافظة الهوية والدين، وعن الحاضنة الاجتماعية وهويتها القومية وشكلها الاجتماعي القيمي المحافظ.

فإما أن تنجرف وتذوب ضمن المجتمع متخلية عن إرثها وهويتها أو بعضها، وإما أن تجاهد لتغرس في أفرادها موروثها من القيم والتراث والعادات وتنقله إليهم.

وتؤتي مشاركة الأسرة في الأنشطة العربية والإسلامية والمناسبات الدينية وفعالياتها، من صلاة الجمعة في المساجد والمراكز الإسلامية، إلخ، أُكلها في تنمية شكل الهوية الدينية للعائلة وتأكيده والحفاظ عليه[1].

ويساعدها في الحفاظ على هويتها الفلسطينية وترسيخها في أذهان أبنائها، مساحة الحرية التي تجدها في دول المهجر، التي تمكن النشطاء، لا سيما الشباب منهم، من التعبير عن رأيهم في «المطالب السياسية الفلسطينية، خاصة المتعلِقة بحق العودة، وكتابة مقالات الرأي والإدلاء بتصريحات صحفية واستخدام شبكاتِ التواصل الاجتماعي لإسماع أصواتهم، إلى جانب مواظبتهم على إحياء الذكرى السنوية لقضاياهم الوطنية، وتنظيم البرامج التثقيفية، وممارسةِ العمل الاجتِماعي، من أجل الإسهام في بناء المجتمَع والحفاظ على الإرث الفلسطيني، وعقد العديد من اللقاءات والمؤتَمرات التي تهدف إلى لمِّ شمل

(١) نبيل علقم، الهجرة إلى أمريكا -دراسة حالة، في: العائلة الفلسطينية، دورها ومستقبلها (مرجع سابق)، ص١٩٩-٢١٩.

الفلسطينيين، إلخ»[1].

إضافة لما يرافق هذه المؤتمرات من فعاليات تراثية وأنشطة لشخصيات أكاديمية وفنية وموسيقية وغيرها تدور مشاركاتها في إطار القضية، على اختلاف التوجهات السياسية التي ينتمون إليها، ما يسهم في إيجاد حالة من الوعي السياسي والانتماء لدى أفراد الأسرة.

ب - الوحدة والانقطاع عن الامتداد الأسري:

الأسرة في المهجر وحيدة، بعيدة عن امتداداتها من الأقرباء والأرحام، وتختلف الأسر في درجات ارتباطها واتصالها بالأقارب في فلسطين أو في أماكن وجودهم المتشظي في دول العالم، إذ تحولت الأسرة الممتدة إلى شبكة دولية يقيم أفرادها في دول أو قارات مختلفة ويحملون جوازات سفر وجنسيات مختلفة[2]، وقد تكون بينهم على المستوى العائلي علاقات طيبة، تتمثل في الزواج، والاتصال بين أطرافها، والزيارات المتبادلة، ومشاركة المناسبات الحزينة أو السعيدة، وتبادل الهدايا، إلخ، لكن مهمة التربية وتشكيل الهوية تظل تقع على عاتق الأسرة النواة.

تبرز معاناة الطفل الفلسطيني أيّا كان مكان وجوده، فوجوده وكيانه مستهدفان في الداخل وتحت الحصار، وواقعه صعب يتهدد هويته ومستقبله، والإطار القيمي الأخلاقي تعتريه تحديات تؤثر فيه وفي حاضنته الأسرية.

ج - واقع وقيم المجتمعات الغربية وتأثيره في واقع وقيم الأسرة الفلسطينية:

يشهد واقع الأسرة الغربية اليوم تغيرًا كبيرًا في تكوينه وخصائصه وقيمه؛ من العزوف عن الزواج، والتغير في أشكال الأسرة، والإنجاب خارج إطار الزواج، وتراجع معدلات الإنجاب[3]، ما يؤثر في غيرها من الأسر العربية والمسلمة التي تعيش معها في المجتمع ذاته، والتي تعاني القلق على ذاتها وأبنائها من التأثر بهذه المجتمعات والتأثر بقيمها.

ويزيد من قلق هذه الأسر أجنبيتها عن المجتمع، حتى لو عاشت فيه زمنًا وتجنست بجنسيته، وموجات التحريض والكراهية تجاه العرب والمسلمين في الغرب (ظاهرة الإسلاموفوبيا)، ما يُشعر الكثير منها بالضعف والانهزام أمام واقع هذه المجتمعات وفلسفتها في حماية حقوق الأفراد، مع سطوة قوانين حماية الأسرة التي تجرم العنف، ما يتهدد بعض الأسر العربية التي تعيش هوة قيمية بين مجتمعاتها الأصلية والمجتمعات الجديدة، ولا تفقه آليات معالجتها بحكمة[4].

وتتحمل الأسرة ذاتها مسؤولية جزءٍ من

(١) طاهر اللبدي، (ورقة بحثية) دور الشتات الفلسطيني في عملية بناء المؤسسات الفلسطينية (بتصرف)، ٥ ديسمبر ٢٠١٨، مبادرة الإصلاح العربي، https://:oSUyy/cutt.us

(٢) شريف كناعنة، من نسي قديمه تاه (مرجع سابق)، ص١٩٢.

(٣) ينظر: نهى قاطرجي، القيم الغربية وأثرها على كيان الأسرة المسلمة، التقرير الاستراتيجي الثامن، ص١٢١-١٢٣.

(٤) ينظر: مجموعة من المؤلفين، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات، ط١، ٢٠٠٢م، مركز دراسات الشرق الأوسط: عمان، ص٤٣٠-٤٣١.

مشـكلاتها، من سـوء فهـم العديد مـن أربابها للديـن وتعاليمـه، وخلطهم بينه وبـين العادات والتقاليـد، وممارسـتهم العنـف الأسـري تجاه الزوجة والأبناء، ما يخلق حالةً من الصراع يزيد في حدتها وعمقها اختلاف القوانين والتشريعات في هذه الدول عنها في الدول العربية في الزواج والطلاق وحضانة الأطفال وجنوح الأحداث، إلخ، قد تنتهي بتفكك الأسرة أو انحلال أفرادها[1].

هـذه التحديات والصعوبـات تختلف من جيل إلى جيل، إلا أن أسوأ السيناريوهات التي تتهدد الأسـرة في المهجر عدا هويتها ولغتها، ما يتعلق بكيانها ذاته، لما لتفسـخ القيم الغربية من تأثيرٍ في تآكلِ سـياج الأسـرةِ وإطارِها المحافظ على الذاكـرة التاريخيـة والوعـي بالثقافـة والهوية والقيم، ما يؤدي إلى ذوبان الأسـرة في المجتمع المحيط وانسـلاخها عـن كلِّ قضاياها المصيرية والعادلة[2].

الخاتمة وأبرز النتائج:

بعد هذا التطواف في أرجاء الوجود الفلسطيني على رقعـة الجغرافيا، بدءًا مـن الوطن وانتهاءً بالشتات، ظهر أن مشكلات الأسرة الفلسطينية ومعاناتهـا تختلف عن بعضهـا بعضًا باختلاف مكان وجودها والظروف المحيطة.

١. فيما يتعلق بالأسـر الموجـودة في الداخل المحتـل، ومع صعوبة الواقـع الذي فرضه المحتل عليها وتهديده لوجودها ومحاربتها بكل الطرق، فإنه لم يفلح فيما هدف إليه، إذ مـا زالـت الأسـرة الفلسـطينية هناك باقية متماسكة شامخة، مع حاجتها للدعم والمسـاندة عربيًّا وإسـلاميًّا ودوليًّا، ورفد صمودها ماديًّا ومعنويًّا.

٢. ظهر أن الأسرة الفلسطينية تحت الحصار تتضاعـف معاناتها ومعانـاة أفرادها، عن أختهـا في الداخل المحتـل، فالحصار وما يترتـب عليه من الفقر والبطالة وغيره من الصعوبـات، يتهدد وجودها ويشـي بوقوع كارثـة اجتماعيـة على المسـتوى القريب، إن لـم يتحـرك المجتمع الدولـي والعربي والإسـلامي لإنهـاء الحصـار ومعالجـة أضراره على كل الصعد.

٣. تلتقي الأسرة في الداخل المحتل مع أختها تحـت الحصـار فـي التماسـك وتعاضد أفرادهـا في وجه ما تلاقيه من صعوبات، وكأن مـا تواجهـه شـكل تحديًـا زاد من تماسـك أفرادها ووحدتهـم، ما مايز بين مشكلاتها ومشـكلات بقية الأسر العربية التي يتعلق العديد منها بتماسـك الأسـرة من العنوسـة والطلاق، والتي تقل نسبتها عند الأسـرة الفلسطينية بشكل كبير عنها لدى تلك الأُسر.

٤. بعض ما صُنِّف في إطار مشكلات ومعاناة الأسـرة الفلسـطينية فـي الداخل المحتل وتحـت الحصـار، مـن ارتفـاع معـدلات الإنجاب ومتوسـط حجم الأسـرة هو في الحقيقـة تهديد للاحتلال ووجوده، ومؤثر

(١) حوار: تحديات الأسرة المسلمة في الغرب، برنامج الشريعة والحياة، تاريخ الحلقة: ٢٨/ ٩/ ١٩٩٧، شبكة الجزيرة الإعلامية الإخبارية، https://cutt.us/mJxr4

(٢) ينظر: عبد الوهاب المسيري، قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى (مرجع سابق)، ص٣٦.

في اختلاف نسب السكان على الأرض.

٥. دور المرأة الفلسطينية وصمودها الذي لم تفت في عضده كل الصعوبات، وإن ألقت بظلالها عليه، وظهور حاجتها للدعم نفسيًا وماديًا ومجتمعيًا.

٦. ظهور الخطاب التفكيكي الذي يبالغ في تصوير المشكلات المجتمعية وخاصة ما يتعلق بالمرأة وقضاياها، وهو ما تتبناه المراكز الحقوقية والنسوية المنتشرة في فلسطين، التي تتلقى الدعم الغربي بصورة مكثفة، في منشوراتها وتقاريرها ومشاركاتها المحلية والدولية، وقد أشار إليه وحذر منه ومن تداعياته عددٌ من الباحثين الفلسطينيين لمناقضته الواقع[١].

إضافة إلى توافق مساعي هذه المراكز مع الضغط الدولي، لفرض وتطبيق اتفاقيات المرأة، سيداو خاصة، ومطالباتها بإدخال تعديلات على قانون الأحوال الفلسطيني مستمدة منها، وما زال الأمر بين شد وجذب في الأوساط القانونية، وهو ما أعلنت الهيئة الإسلامية العليا وهيئة العلماء والدعاة في القدس المحتلة رفضهما المطلق له[٢].

يتصل بما سبق ضرورة إيجاد مراكز مجتمعية تتابع شؤون الأسرة وقضاياها، انطلاقًا من فلسفة الإسلام تجاه الأسرة ومن قيم وعادات المجتمع الأصيلة، ودعم تلك الموجودة منها على أرض الواقع.

٧. تبرز معاناة الطفل الفلسطيني أيًا كان مكان وجوده، فوجوده وكيانه مستهدفان في الداخل وتحت الحصار، وواقعه صعب يتهدد هويته ومستقبله، والإطار القيمي الأخلاقي تعتريه تحديات تؤثر فيه وفي حاضنته الأسرية.

٨. عدم وجود دراسات مجتمعية كافية تتناول الوجود الفلسطيني في الشتات بشكل كافٍ، لا يتيح الاطلاع على نوعية وتفاصيل ما تواجهه إلا في الشأن العام المتعلق بالظروف السياسية.

٩. ما يتهدد الأسرة الفلسطينية في الدول الغربية، قريب مما يتهدد الأسر العربية هناك عامة، وهو التحديات القيمية والأخلاقية، وأبرزه ما يتعلق بكيان الأسرة وهويتها الثقافية والقيمية لا القومية.

١٠. لم تشكل المبادرات الدولية وعملية السلام إلا عبئًا أضيف إلى كاهل الأسر الفلسطينية، ما يتهدد كيانها وكينونتها وهويتها.

والحمد لله رب العالمين.

---

(١) ينظر على سبيل المثال: شريف كناعنة، من نسي قديمه تاه، مرجع سابق، ص٢١٢ وص٢٢٦-٢٢٧، ووسام رفيدي، العائلة الفلسطينية، تغيرات في الدور وثبات في تحولات المبنى، من كتاب: العائلة الفلسطينية دورها ومستقبلها، مرجع سابق، ص١٨-١٩.

(٢) خبر: الهيئة الإسلامية وهيئة علماء القدس تؤكدان رفضهما لاتفاقية سيداو، نشر بتاريخ: ٢٢ كانون الأول ٢٠١٩م، https://cutt.us/U1hc8